OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

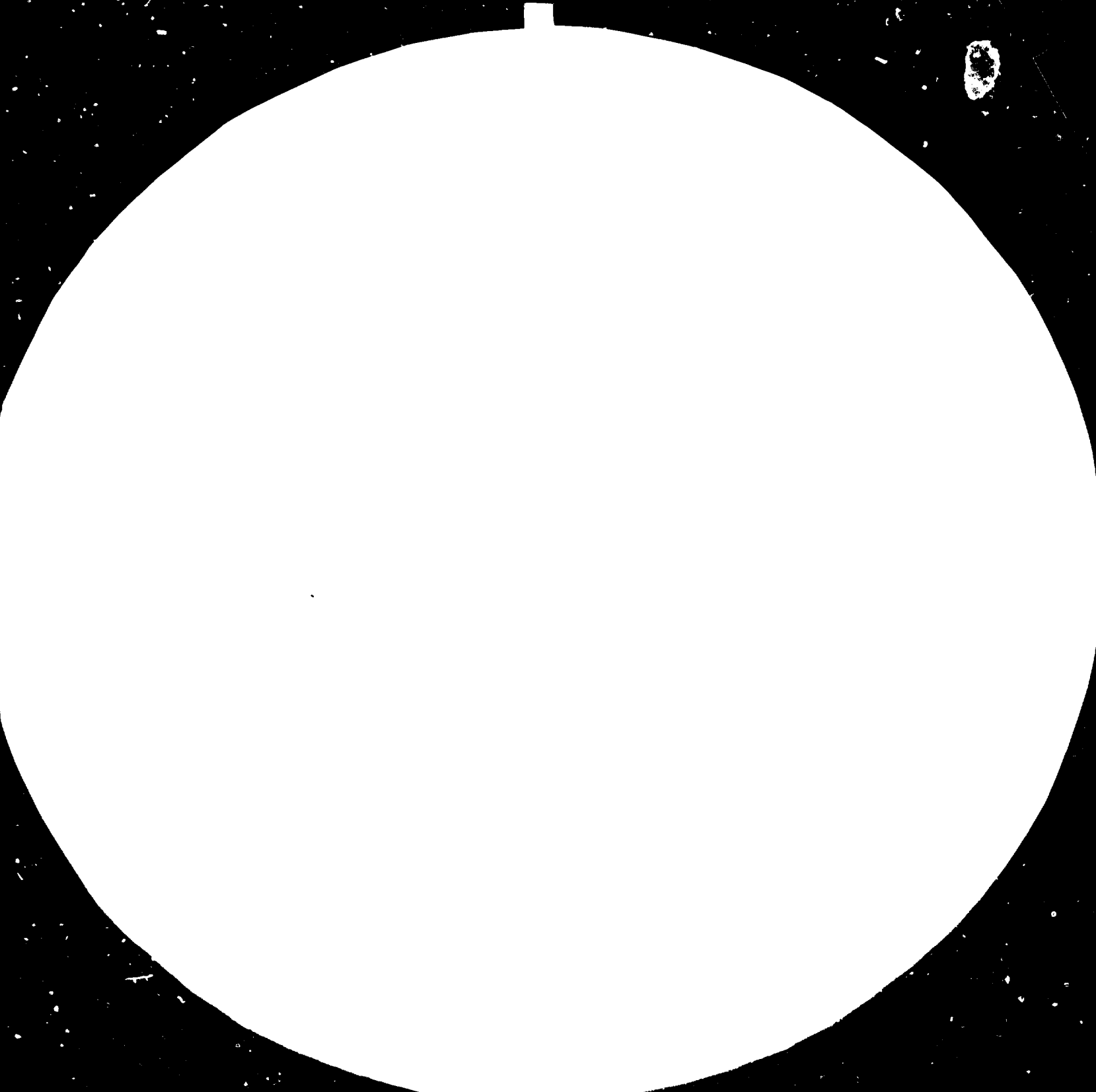

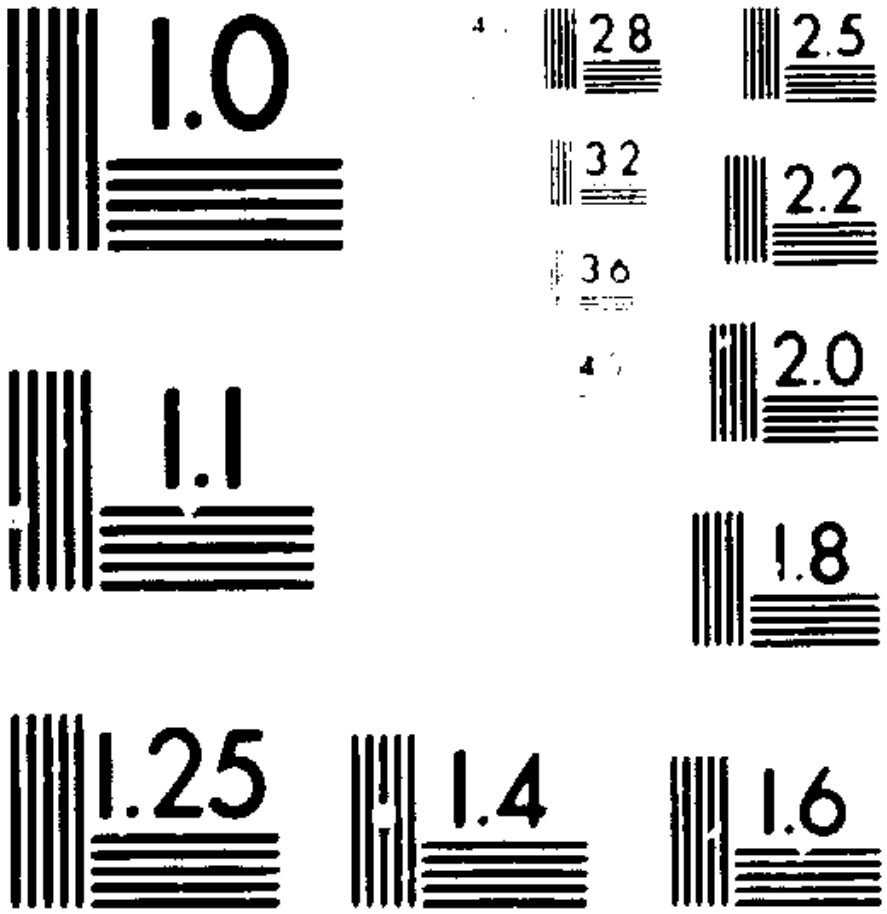

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL 1010a
(ANSI and ISO TEST CHART No. 2)

Distr.
GENERAL
ID/CONF.5/18
13 January 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

13527-A

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

مؤتمـــر اليونيدو العام الرابـــع

فيينا، النمسا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤

البند ٥ (ج)

أقل البلدان نموا: تنفيـــذ برنامج العمل الأساسي الجديد

The least developed countries:
Implementation of the substantial
new programme of action.
Issue paper.

ورقـة مناقشة

البند ٥ (ح) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون التقني ، والاجراءات الوطنية ذات العلة، بما في ذلك السياسات الصناعية، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

أقل البلدان نموا : تنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد

ورقة مناقشة أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-65492

مقدمة

١ - تتناول هذه الوثيقة موضوعين رئيسيين هما دور الصناعة في التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا والسبل التي تكفل أداء هذا الدور بصورة أكثر كفاءة . وتخلص الوثيقة الى بعض الاقتراحات بشأن الاجراءات التي يتعيّن اتخاذها على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تصنيع هذه البلدان . وقد وردت تفاصيل الاجراءات المتخذة لتنفيذ برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا في ميدان الصناعة في الوثيقة الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع (ID/CONF.5/10) .

أولا - دور الصناعة في التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا

٢ - كان من المسلّم به منذ الستينات أنه اذا كان يراد للبلدان النامية تحقيق نمو مستكف ، فانه لا بد من تحويل هيكل اقتصاداتها . وعلاوة على ذلك ، فان لتنمية القطاع الصناعي دورا رئيسيا في هذا التحول الهيكلي ، بحيث لا تمتلك البلدان قطاعا زراعيا متناميا فقط ، وانما قطاعا صناعيا متوسعا أيضا ، مع وجود روابط خلفية وأمامية بين القطاعين . وعندها سيتراجع انتاج الكفاف ، وبدلا من الأسواق المحلية المبعثرة ستكون هناك سوق وطنية موحدة تشجع على الانتاج الكبير الحجم . وفي نهاية المطاف ، يصبح الاقتصاد قادرا على تحقيق وفورات كافية لتمويل برنامجه الاستثماري وللابتكار من أجل مواجهة الظروف المتغيّرة .

٣ - وتعد ديناميات النمو هذه من الأمور المسلّم بها منذ وقت طويل في منظومة الأمم المتحدة . وهي تمثل الأساس الذي استند اليه في اعداد الجانب الأكبر من سياسة المنظمة لمساعدة البلدان النامية . ويرمي برنامج العمل الأساسي الجديد للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا الى تحويل اقتصادات أقل البلدان نموا بحيث تتمكن من تحقيق نمو مستكف . ونظرا لأن الصناعة تشكّل نسبة منخفضة جدا من الناتج المحلي الاجمالي لأقل البلدان نموا فقد كان يتوقع لهذا القطاع أن ينمو بصورة أسرع من أي قطاع آخر في السعي لتحقيق التحول الهيكلي . وكان من المتوخى أن يحقق القطاع الصناعي معدل نمو قدره ٩ في المائة على الأقل سنويا .

٤ - ولم يكن الأداء الفعلي لأقل البلدان نموا متمشيا مع الغايات التي حددتها الأمم المتحدة [(١)] . والواقع أن نصيب أقل البلدان نموا في ناتج الصناعات التحويلية بالعالم قد توقف عند نسبة ٢ر٠ في المائة ، مع أن البلدان النامية الأخرى تمكنت من زيادة نصيبها من ٨ الى ما يقارب ١١ في المائة . وقد كان معدل نمو القيمة المضافة في الصناعات التحويلية في أقل البلدان نموا بعيدا عن رقم النمو المستهدف البالغ ٩ في المائة سنويا ، اذ كان ٦ر٧ في المائة في الستينات ولكنه انخفض الى ٢ر٤ في المائة في السبعينات . وعلاوة على ذلك ، كان معظم النمو مقصورا على قلة من البلدان .

٥ - وكان من المتوخى أن تنتقل أقل البلدان نموا من انتاج السلع الأولية الصرفة الى صنع السلع الاستهلاكية ثم الى انتاج السلع الانتاجية والوسيطة، وألا يقتصر التركيز على سياسة لانتاج بدائل الواردات تتسم بتوجه داخلي ، وانما يولى اهتمام فائق لفرص التصدير المتاحة . والواقع أن الجانب الأكبر من تنمية الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا قد اقتصر على السلع الاستهلاكية للسوق المحلية . وتستحوذ الأغذية والمشروبات والتبغ والمنسوجات على ٧٠ في المائة من مجموع ناتج الصناعات التحويلية في أقل البلدان نموا ، في حين لا يشكل نصيب الصناعات الهندسية القائمة على المعادن الفلزية الا ٦ في المائة فقط . ونظرا لأن المصدر الرئيسي للنمو في الانتاج الصناعي ينشأ في السلع الوسيطة والانتاجية ، فليس غريبا ، مع ضآلة ما تنتجه أقل البلدان نموا من هذه السلع ، أن تظل اقتصاداتها في انتظار التحول .

٦ - وقد كان نقص الموارد المالية ، وسوء أداء القطاع الزراعي ، وعدم كفاية الهياكل الأساسية ، ونقص العمالة الماهرة ، أسبابا أسهمت كلها في الوصول بالأمور الى هذه الحالة . وحتى قبل الأزمة الاقتصادية الحالية ، كان انخفاض مستوى الدخل القومي لأقل البلدان نموا يعني أنه كان من الصعب على الاقتصاد المحلي أن يولد دخلا كافيا لسد الاحتياجات الأساسية ، ناهيك عن توفير فائض لأغراض الاستثمار . وقد ساعدت الأزمة القائمة ، مع ارتفاع أسعار الواردات وجمود أسعار التصدير ، على تفاقم هذه المشكلة . ففيما يتعلق بالموارد الأجنبية ، شهدت السبعينات تحولا ملحوظا عن المساعدة الانمائية الرسمية في اتجاه قروض المصارف التجارية . ونظرا لأن معظم أقل البلدان نموا لم تكن مدينا موضع ثقة ، فانها لم تنتفع بهذا التغيير . أما البلدان القليلة التي تمكنت من الحصول على قروض فانها تواجه الآن صعوبات في خدمة ديونها .

٧ - وفيما يتعلق بأداء القطاع الزراعي ، فلا حاجة لتكرار القول بأن التنمية الصناعية لا يمكن أن تفصل عن التنمية الزراعية أو أن تتم على حسابها . اذ يتعيّن على الزراعة أن تقدم المواد الخام للمعالجة الصناعية ، وان أمكن ، فبعضا من رأس المال المتكون محليا لشراء المصانع والآلات . وتعتبر الحوافز السعرية للمزارعين، واعادة توزيع الأراضي ، والاصلاح الزراعي ، متطلبات أساسية لخلق أسواق أكبر للسلع المصنّعة في المناطق الريفية . واذا ما أهمل القطاع الزراعي ، أثناء بذل الجهود لتنمية القطاع الصناعي ، فسوف تميل الواردات الغذائية الى الارتفاع ، وقد يؤدي هذا الى مشكلة حادة في ميزان المدفوعات قد تؤدي الى تقليص خطير للتنمية الصناعية .

٨ - ويواجه القطاع الزراعي في أقل البلدان نموا صعوبات شديدة ، ناهيك عن عدم اسهامه في أي من الأهداف المذكورة في الفقرة السابقة . فقد اتجهت الواردات الغذائية الى الارتفاع وأصبحت هذه البلدان مهددة بنقص حاد في الأغذية . وقد أسهمت في هذه الحالة عوامل عدة . اذ كان لنقص البحوث الزراعية وعدم كفاية نظامي توصيل المدخلات ، كالأسمدة ، وجمع المخرجات دور في هذا المجال . كما كان هناك ميل شديد نحو التحيز ضد المنتجين الريفيين لصالح المستهلكين الحضريين فيما يتعلق بأسعار الأغذية . ومما له صلة أقرب ، كان للجفاف الذي شهدته منطقة السهل وسوء موسم الأمطار في آسيا أثر ضار على هذا القطاع .

٩ - واذا انتقلنا الآن الى مسألة الهياكل الأساسية الضعيفة، نجد أن كثيرا من أقل البلدان نموا هي اما جزر نائية أو بلدان غير ساحلية. وفي مثل هذه الظروف، يكون للهياكل الأساسية المادية، كالموانئ والطرق والمطارات، التي تسهّل الاتصال مع باقي العالم، دور حاسم في تنمية هذه البلدان. وبالفعل، يقول البعض بأن الفارق الحاسم بين أقل البلدان نموا وباقي العالم النامي انما يتمثل في امتلاكها هياكل أساسية مادية أضعف وفي نقص العمالة الماهرة فيها (٢).

١٠ - وليست العوامل التي نوقشت حتى الآن هي الوحيدة التي تقيد سرعة التصنيع في أقل البلدان نموا. فهناك أيضا مسألة الحجم. وقد أشير من قبل الى أن التصنيع القائم على انتاج السلع الانتاجية والوسيطة هو الذي يخلق التحول الهيكلي لأي اقتصاد، بيد أن البحوث أظهرت أن حجم السوق يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للصناعات التي تنتج بالذات هذه الأنواع من السلع. ويكتسب الحجم في حد ذاته أهمية أقل بكثير في انتاج السلع الزراعية، والسلع الاستهلاكية، والخدمات منها في حالة السلع الوسيطة والانتاجية (٣). ولذلك يعتبر حجم البلد عاملا حيويا بالنسبة لمسألة التحول الهيكلي. والواقع أن المفهوم كله يقوم على الافتراض الضمني بأن البلد كبير جدا. وقد أعطت المحاولات الأولية لتقدير حجم السوق الذي ينبغي لأي بلد أن يمتلكه، اذا كان يريد اجراء تحولات هيكلية، رقما لمجموع الناتج المحلي الاجمالي قدره ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقد كان هذا منذ وقت طويل يرجع الى عام ١٩٧٥ (٤). وحتى مع اغفال ما كان سيحدثه التضخم من تغيير في هذا الرقم، واستخدام الرقم ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة كمعيار، هناك لا يزال عدد غير كثير من أقل البلدان نموا التي تمتلك الحجم المطلوب للسوق. وكما يتبين من الجدول التالي، فان خمسة فقط من البلدان الـ ٣٦ الأقل نموا قد بلغت المستوى المطلوب من الناتج المحلي الاجمالي.

تصنيف أقل البلدان نموا حسب الناتج المحلي الاجمالي

الناتج المحلي الاجمالي	عدد البلدان
٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة فأكثر	٥
ما بين بليون و٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة	١٤
أقل من بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة	١٦
المجموع	٣٥ (أ)

(أ) الأرقام المتعلقة بجيبوتي غير متوفرة.

المصدر: الأونكتاد، دليل احصاءات التجارة الدولية والتنمية، ١٩٨٣.

١١ - وقد أصبح المعوّق المتعلق بالحجم جليا منذ بعض الوقت الآن . وهذا ما أدى بالفعل الى اعادة النظر في مفهوم الأمة - الدولة كوحدة للتنمية الاقتصادية . والأهم من ذلك ، أنه أدى الى تكوين اتحادات اقتصادية اقليمية تربط بلدانا عدة . وقد اتخذ نمط التكامل الاقتصادي الذي جرّب حتى الآن شكل المناطق التجارية الحرة والأسواق المشتركة . ولكن وجد أن لهذه النهج نواحي مقيدة خطيرة . اذ نادرا ما تكون أقل البلدان نموا متجاورة ، وعندما كانت تنشئ اتحادات اقتصادية مع جيرانها الأكثر نموا ، كان النفع العائد عليها من هذه الاتحادات ضئيلا ان لم يكن معدوما .

١٢ - وهذا لا يعني القول بأن منطلق التسليم بأهمية التصنيع في عملية التنمية هو منطلق خاطئ بأية حال ، وانما بضرورة أن يكون المرء أكثر تفاؤلا بالتوقعات المرجوة من التحول الهيكلي في أقل البلدان نموا . فكما أشير في اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بـ تراتيجيات وسياسات التصنيع ، الذي عقد في ليما تحضيرا للمؤتمر العام الرابع ، يتعيّن أن يتم التركيز على التصنيع القائم على الموارد المحلية باستخدام العمليات الصغيرة النطاق وببناء انتاج زراعي - صناعي متكامل بحيث يترادف ذلك مع اتباع نهج جديدة للتعاون الصناعي الدولي (٥).

١٣ - وثمة حاجة الى دراسة قطاعات الزراعة والتعدين والحراجة وصيد الأسماك في كل من أقل البلدان نموا، بغية تحديد امكانيات انشاء صناعات تجهيزية . ويشار في هذا الصدد الى البند ٥ (و) من جدول الأعمال بشأن السياسات والاجراءات من أجل المعالجة الصناعية المحلية للمواد الخام في البلدان النامية . وسيتوقف التركيز الموجه الى قطاع معيّن على الظروف السائدة في البلدان الأقل نموا قيد النظر . فالبنسبة للبلدان الجزرية ، قد يجدر التركيز على الصناعة المرتبطة بالسياحة ، والزراعة ، وصيد الأسماك . وبما أن المناطق الاقتصادية الخالصة آخذة في النشوء ، فان بلدانا جزرية كثيرة ستجد أن اقليمها يتكون من بحر أكثر ما هو من بر ، وأن عليها أن تولي اهتماما أكبر مما كان عليه في الماضي لتنمية الصناعات المتعلقة بالبحر . وسيتعيّن اجراء دراسة جديدة لاسهام المناطق الحرة التي تمثل الصناعات فيها شكلا من أشكال التكاملية الصناعية . وقد لا تكون القيمة المضافة الحدية التي توفرها مشاريع المناطق الحرة كبيرة جدا ، ولكن القليل في اقتصاد صغير ، كما أشير في الورقة الأساسية ، قد يكون بعيد الأثر . أما بالنسبة للبلدان غير الساحلية فينبغي أن ينصب البحث على قطاعات الزراعة والحراجة والتعدين ومصائد الأسماك القارية . وليس في وسع أي مجموعة من أقل البلدان نموا أن تتخلى عن الجهود الرامية الى التكامل الاقتصادي ، اذ أن من المستحيل تنمية الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية من غير أسواق كبيرة . وعلاوة على ذلك ، فمن غير انتاج السلع الانتاجية لا يمكن احداث التحول الهيكلي ولا التطور التكنولوجي المحلي الكفيلين بتمكين أقل البلدان نموا من تحقيق نمو مستكف . ولهذا يستوجب الاهتمام التعاون الصناعي بين هذه البلدان ، ولا سيما عن طريق التكاملية الصناعية مع بعضها البعض ، ومع بلدان نامية أخرى ، وربما مع بلدان متقدمة النمو ، أمرا يستدعي الاهتمام .

١٤ - ويعني عجز أقل البلدان نموا عن تحقيق التحول الهيكلي على المدى القصير أنها ستظل لفترة ما شديدة الاعتماد على باقي العالم في تجارتها وفي ما تتلقاه من معونة . ونظرا لهذا الوضع الحساس الذي لا مناص له ، تستحق أقل البلدان نموا معاملة تفضيلية من حيث تيسير وصول مصنوعاتها وصادراتها الأخرى الى الأسواق الخارجية ، كما تحتاج الى تدابير خاصة لتشجيع زيادة تدفق الموارد اليها .

ثانيا - زيادة الكفاءة الصناعية

١٥ - اذا كان يراد للصناعة أن تسهم بأقصى كفاءة ممكنة في التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نموا ، فان الخطوة الأولى المنطقية هي اجراء دراسات استقصائية للامكانات الصناعية لكل بلد من أقل البلدان نموا . ويتعين ألا تتناول هذه الدراسات أنماط الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والتعدين القائمة فحسب ، وانما امكانيات المستقبل أيضا . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن أن تقتصر الدراسات الاستقصائية على هذه القطاعات فقط ، اذ سيتعين ايلاء اهتمام لقطاع الطاقة ، الذي يجب أن يسبق في نموه قطاعات الاقتصاد الأخرى ، من أجل توفير موارد الطاقة اللازمة للتنمية الصناعية مع التركيز بصفة خاصة على الصناعات المتعلقة بمصادر بديلة للطاقة . وفي هذا الصدد ، يجدر استرعاء الاهتمام الى البند ٥ (د) من جدول الأعمال الذي يتناول الطاقة والتصنيع .

١٦ - وحتى مع المعرفة الكاملة بالموارد المتاحة في أقل البلدان نموا ، لا يمكن احداث تنمية صناعية ما لم يكن هناك بعض الوعي بالامكانيات التكنولوجية . ولذلك ، يجب ايلاء اهتمام كبير للفتوحات التكنولوجية التي يمكن أن تقدم مناهج جديدة للتصنيع وأن تساعد أقل البلدان نموا على التغلب على القيود المرتبطة بالحجم . وتعتبر ذات صلة هنا الورقة الأساسية المتعلقة بالبند ٥ (ب) من جدول الأعمال ، تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية (ID/CONF.5/6) . ففي حالة أقل البلدان نموا ، يكتسب تدعيم القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية نفس القدر من الأهمية التي يتسم به نقل التكنولوجيا الحديثة من البلدان الأكثر نموا .

١٧ - بيد أن الوعي بالموارد المتاحة وبالامكانيات التكنولوجية يظل غير كاف لاحداث التصنيع . اذ يتعين صياغة المشاريع بشكل يجتذب التمويل وبحيث تصمد تماما أمام امكانية السلامة الاقتصادية . ذلك أن الأمر لا يقتصر على أن المشاريع السيئة الصياغة كثيرا ما تجد صعوبة أكبر في اجتذاب التمويل ؛ بل ان تنفيذ المشاريع التي لم تدرس بعناية قد يؤدي الى نفقات باهظة دون مردود ، أو حتى الى أسوأ من ذلك ، وهو وجود مؤسسات ذات اسهام سلبي في الاقتصاد . ومن هنا تأتي ضرورة اجراء دراسات جدوى دقيقة قبل القيام بمشاريع معينة . غير أن دفع نحو ٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لاجراء دراسة جدوى يبدو بالنسبة لكثير من أقل البلدان نموا أمرا غير مضمون النتائج ، لاسيما اذ أخذ في الاعتبار أنه لا ينفذ في النهاية من المشاريع المدروسة الا ما بين ١٠ الى ٢٠ في المائة في المتوسط . وعلاوة على ذلك ، فان قلة من المؤسسات،

بخلاف تلك البائعة للمعدات ، من هي على استعداد لتقديم دراسات جدوى لأقل البلدان نموا . ولذلك فان اعداد دراسات الجدوى - بدءا من فكرة المشروع حتى وضعه في شكل اقتراح صالح للتمويل المصرفي - والمساعدة في التفاوض بشأن التمويل والادارة ، هما مجالان ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم فيهما قدرا أكبر من المساعدة لأقل البلدان نموا .

١٨ - وتبقى هناك القضية الشائكة المتمثلة في ضمان كفاءة تشغيل المشروع بعد انجازه. ولا حاجة أن تعوقنا عن الانطلاق مسألة ما اذا كان ينبغي وضع المشروع في يد القطاع الخاص أم العام . اذ من المسلّم به عموما أنه لا بديل أمام أقل البلدان نموا ، نظرا لمستوى تطورها الحالي ، الا تكليف القطاع العام بتشغيل معظم مشاريعها الصناعية الكبيرة . ومن الضرورة بمكان أن تتدخل الحكومة في عملية التصنيع في هذه البلدان ، حيث يحتاج الأمر الى توزيع رشيد ومخطط للموارد الهزيلة من أجل تحقيق أهداف التنمية بأقصى سرعة وكفاءة ممكنة ، وهذا يعني وجوب التركيز في المستقبل على التخطيط وتنفيذ الخطط بصورة أكبر مما كان عليه الحال فعلا في الماضي . بيد انه من الأهمية بمكان أن يمثل المشروع كيانا منفصلا ومتميزا ذا أهداف محددة ومعايير واضحة ، لكي يمكن من خلالها الحكم على أدائه .

١٩ - وبعد انشاء الكيان ، تتمثل المشكلة الرئيسية في العثور على مجلس ادارة كفء اذ لا يقتصر الأمر على أن الأشخاص ذوي الدراية بصناعات معينة قليلون وبعيدو المنال في أقل البلدان نموا ، وانما هذا هو أيضا شأن الأشخاص ذوي التدريب والخبرة في مجالات عامة كالمحاسبة والعلاقات الصناعية . وكثيرا ما يكون الأشخاص ذوي المهارات المطلوبة غير مستعدين للعمل في مجالس ادارة لأنهم يخشون التدخل السياسي . كما أنه كثيرا ما تكون القلة المتوفرة شديدة التوزع بحيث لا تكون قادرة على ايلاء اهتمام كاف لأية صناعة بعينها .

٢٠ - وفي ما دون مستوى المجالس ، هناك مسألة تدبير الموظفين للمؤسسات . اذ من البديهي أن البلدان التي لم تبدأ الا مؤخرا بانشاء مؤسسات صناعية لا تمتلك رصيد الكفاءات التي يمكنها أن تأخذ منه على الفور ما تحتاجه من مدراء صناعيين . وكان من الحلول المطروحة أن يستعان بادارة من المغتربين مع نظراء محليين . وكان من بين الحلول مواكبة الصناعة مع صناعة مشابهة في بلد متقدم النمو ووضع ترتيبات لتبادل الموظفين بصورة منتظمة .

٢١ - وهناك أيضا مسألة الادارة المالية . اذ كثيرا جدا ما لا تتوفر السجلات المالية ، وحتى عندما تتوفر الحسابات ، فانها تكون موجهة لاصدار البيانات السنوية وليس لاعداد كشوف تشغيلية لمساعدة الادارة في أعمالها اليومية ، ذلك أن الادارة اليومية للموجودات الجارية ، كالمخزون والمدينين والأموال النقدية ، هي التي تقرر في كثير من الأحيان نجاح المؤسسة . ويعود الضعف النسبي في أوضاع الادارة المالية في أقل البلدان نموا

الى النقص الشديد في المحاسبين . وكثيرا جدا ما لا تدعو الحاجة الى وجود محاسبين ذوي تدريب عال بقدر ما تدعو الى وجود محاسبين ذوي تدريب متوسط مع خبرة في الصناعة المعنية .

٢٢ - وتتسم مسألتا الاطلاع والصيانة وتوفر العمال الاخصائيين المهرة بأهمية حيوية. وبخصوص موضوع الموارد البشرية هذا ، يمكن الرجوع الى الوثيقة الخاصة بالبند ٥ (أ) من جدول الأعمال ، بشأن التعجيل بتنمية الموارد البشرية من أجل التنمية الصناعية (ID/CONF.5/9) .

٢٣ - وإجمالا ، يمكن القول ، أنه في حين أن التحوّل الهيكلي أمر مشود ، ولكنه بعيد المنال بالنسبة لمعظم أقل البلدان نموا . وتتمثل الحاجة في الوقت الحاضر في ضمان دراسة الأنشطة الأولية في هذه البلدان دراسة وافية بحيث تنشأ على أساسها ، وعلى أساس الموارد البشرية المتاحة ، صناعات تتمتع بالسلامة الاقتصادية ، وضمان كفاءة تشغيل هذه الصناعات عندما يتم انشاؤها . ولبلوغ هذه الغايات ، يحتاج الأمر الى اجراءات ايجابية على الصعيدين الوطني والدولي .

٢٤ - وتتضمن التدابير اللازمة على الصعيد الوطني ما يلي :

(أ) ادراك دور الصناعة في الاقتصاد ، ولاسيما أهمية الصناعة القائمة على الموارد المحلية ، البشرية منها والطبيعية ؛

(ب) وتحسين تخطيط القطاع الصناعي ؛

(ج) تنمية قطاع الطاقة ، على سبيل الأولوية ، بحيث يسبق في نموه جميع القطاعات الأخرى ويسهل نشوءها ؛

(د) وربط التعليم والتدريب بالانتاج الصناعي من أجل رفع كفاءة الموارد البشرية ؛

(هـ) وتعبئة مزيد من الموارد المالية المحلية من أجل التصنيع ؛

(و) تعزيز القدرات التكنولوجية ، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة ؛

(ز) وايلاء اهتمام خاص لادارة المؤسسات الصناعية وتشجيع مناخ يمكّن من نشوء مثل هذه الادارة .

٢٥ - وتتضمن التدابير التي يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذها للمساعدة في تصنيع أقل البلدان نموا ما يلي :

(أ) زيادة مستوى المساعدة الانمائية الرسمية ؛

(ب) وتقديم تسهيلات ائتمانية أو عونية وافية بالأغراض الصناعية بشروط أفضل (فترات سماح أطول ، وأسعار فائدة أدنى ، الخ) ؛

(ج) وتخفيف حدة مشكلة الديون ؛

(د) وتسهيل زيادة نقل التكنولوجيا الى هذه البلدان ؛

(هـ) ومنح معاملة تفضيلية لصادرات هذه البلدان من المصنوعات ؛

(و) وتشجيع ودعم الجهود الرامية الى زيادة التجهيز المحلي لموادها الخام؛

(ز) وتيسير تدريب أبناء هذه البلدان ، ولاسيما فيما يتعلق بقدرات تنظيم المشاريع والقدرات الادارية - عن طريق ترتيبات تعاقدية ؛

(ح) وتقديم المساعدة الكفيلة بتمكين هذه البلدان من الاستفادة الكاملة من طاقتها الصناعية ؛

(ط) تشجيع اعادة توزيع الصناعات على أساس المعاملة التفضيلية .

ثالثا - الاجراءات الواجب أن تتخذها اليونيدو

٢٦ - في امكان اليونيدو ، على وجه الخصوص ، أن تتخذ التدابير التالية لمساعدة أقل البلدان نموا :

(أ) المساعدة في اعداد مسوح شاملة لمواردها ؛

(ب) والمساعدة في صياغة السياسات والخطط الصناعية الوطنية التي تؤكد على اسهام الصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) والمساعدة في تحديد المشاريع واعدادها وتقييمها ، وذلك ضمن أمور أخرى ، بانشاء مرفق لاعداد المشاريع الصناعية ؛

(د) واتخاذ خطوات فعّالة لتدعيم القدرة التكنولوجية والانتاجية لهذه البلدان عن طريق تقديم التكنولوجيا اللازمة لتلبية احتياجاتها الخاصة ، وخصوصا في مجالات تجهيز الأغذية ، ومعالجة المعادن ، والبناء والتشييد ، والمصادر البديلة للطاقة ، واستخراج المياه ، والمسابك الصغيرة ؛

(هـ) وتشجيع عدد متزايد من وحدات الانتاج التجريبية والارشادية ، التي يمكنها ، ضمن أمور أخرى ، أن تسهم في النشوء التدريجي لتكنولوجيا مناسبة لاحتياجاتها؛

(و) تشجيع المشاريع المشتركة بين هذه البلدان من ناحية ، وبينها وبين البلدان الأخرى ، المتقدمة النمو أو النامية ، من ناحية أخرى ؛

وقد بذلت اليونيدو جهودا دائبة ، كما هو مبين في الورقة الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع (ID/CONF.5/10) ، لمساعدة أقل البلدان نموا وفقا للولاية المنوطة بها . ولو توفرت موارد كافية لأمكن تحقيق انجازات أكبر بكثير .

الحواشي

(١) أنظر "مؤشرات احصائية مختارة" (ID/WG.391/1 ، شباط/فبراير ١٩٨٣).

(٢) T. Weiss, and A. Jennings, More for the Least. Prospects for Poorest Countries (Lexington, Massachusetts, Lexington Books, 1983).

(٣) H.B. Chenery, "Patterns of industrial growth", American Economic Review, September 1960.

(٤) P. Selwyn, ed., Development Policy in Small Countries (London, Croom Helm, 1975).

(٥) "استراتيجيات وسياسات التصنيع : خيارات ممكنة أمام البلدان النامية" (ID/WG.391/2).

- - - - -